DOI:https://doi.org/10.54809/jkss.vi11.17
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

قياس وتحليل دور النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩)

ا م د.يونس على احمد

كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية - السليمانية-العراق

كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة التنمية البشرية - السليمانية- العراق

سوپا سلام رشيد

طالب دكتوراه - كلية التجارة- جامعة السليمانية - السليمانية- العراق

الملخص

يعد النفقات العامة احد الادوات المالية التي تستخدمها الحكومة للتاثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة كالاستقرار و النمو الاقتصادي، لذا تهدف هذا البحث الى تحليل اثر النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)،ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي وتحليل الكمي باستخدام (ARDL,OLS) لتحليل بيانات منشورة، توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي ،اي كلما زاد النفقات العامة بنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة ١,٥٤٪، واقترح البحث الى ضرورة عمل على ارتفاع من كفاءة النفقات العامة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في العراق.

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي ، اثر الاقتصادي ، التنبؤ.

Recieved: 7/10/2021
Accepted: 29/11/2021

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

يمثل النفقات العامة احد ادوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلالها التاثير في الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي. يواجه الدول حاليا ظاهرة تزايد في النفقات العامة وذلك نتيجة لزيادة نشاطاتها المختلفة في جوانب متعددة للتأثير على الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر او غير مباشر، و هذا ما أشارة اليه الاقتصادية الألماني (Adolf Wagner) من خلال قانونه الذي ينص على أنه « كلما زاد حجم النفقات العامة يؤدي الى زيادة معينا من النمو الاقتصادي» (الغالبي، ٢٠١٢، ص ٣٠).

وفي العراق تحتل النفقات العامة مكانة مهمة في اقتصاده كما هو الحال في اغلب الدول العالم، فهي تمثل شريان حياة بالنسبة له و خصوصا اذ يساهم هذه النفقات في زيادة قدرة الناتج المحلي الاجمالي، والذي ينعكس بدوره ايجابيا في زيادة مستوى نصيب الفرد العراقي من تلك الناتج المحلي، لذا يركز هذا البحث على تحديد اثر النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة(٢٠٠٤ – ٢٠١٩) و توضيح حجم تأثيرها و من ثم التنبؤ بمسار هذه العملية لسنوات القادمة.

مشكلة البحث

ان مدى إسهام النفقات العامة في رفع القدرة الإنتاجية و تحقيق النمو الاقتصادي من أبرز المشاكل التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، لأنه فبالرغم من الزيادة في حجم النفقات العامة في العراق ان عملية النمو الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب وهو يعتبر بحد ذاتها مشكلة يواجهه الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث

يعد النفقات العامة محركا للنمو الاقتصادي اذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، خصوصا في حالة اذ توجهه نحو قطاعات الاقتصادية المنتجة، و تكمن اهمية البحث في توضيح اثر النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي و اظهار مدى مساهمة تلك النفقات في زيادة النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، و كذلك التنبؤ بمسار حجم النفقات العامة و النمو الاقتصاد العراقي باستخدام ادوات القياسية و الاحصائية المتقدمة.

هدف البحث

بناء على اهمية الموضوع يتم صياغة هدف البحث و الذي يتمثل بـ:

١. تحديد اتجاه العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي.

٢. توضيح حجم اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩).

٣. التنبؤ بمستقبل حجم النفقات العامة و النمو الاقتصاد العراقي لغاية عام ٢٠٣٠ .

فرضية البحث

يستند فرضية البحث على ان النفقات العامة يساهم بشكل ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

اسلوب ومنهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل و بيان تطور النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك اعتمد على المنهج التحليل الكمي لتفسير اثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي و التنبؤبها لعام ٢٠٣٠، حيث

استخدمت البيانات الرسمية بالاقتصاد العراقي المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي خلال (٢٠٠٤-٢٠١٩)، و باستخدام برنامج E-Views ٩ في عملية التحليل القياسي.

حدود البحث

تنقسم الى :

- الحدود المكاني: يتمثل في العراق
- الحدود الزماني: يتضمن المدة مابين ٢٠٠٤ – ٢٠١٩

اطار و هيكل البحث

يتألف البحث من المبحثين رئيسيين، يتناول في المبحث الاول الجانب النظري حيث يتطرق الى مفهوم النفقات العامة و الاثار الاقتصادية لها و العوامل المحددة لها و علاقتها بالنمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني تخصص لجانب العملي للبحث حيث يركز على العلاقة التكاملية و الترابطية بين اهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصاد العراقي و تقدير حجم تأثيراتهم ، ومن ثم التنبؤ بحجم النفقات العامة و النمو الاقتصادي في العراق خلال السنوات القادمة ، وفي الاخير وصل البحث الى جملة من الاستنتاجات و المقترحات التي من شأنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

التعقيب على الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الأجزاء الذي يحتويها البحث العلمي، لأنه ساهم في تجنب الباحث من الوقوع في الأخطاء السابقين،وساعد في توفير البنية الملائمة للبحث، لذا يتناول هذا البحث الدراسات التالية:

- (محمد و حسن، ٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة الى تحليل هيكل النفقات العامة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي ، لقد اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات السلاسل الزمنية. ومن اهم الاستنتاجات التي وصلت اليها هذه الدراسة، ان النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة انعكس سلباً على نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، لذا اقترح بأعاده النظر لأسلوب المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، بما يحقق زيادة العائد على مستوى الدخل القومي في العراق و يحقق النمو الاقتصادي.
- (محمد و جحيل، ٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل العلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، اعتمد الدراسة على تحليل الوصفي المقارن و تحليل الكمي باعتماد على نموذج Vector Auto Regression اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، وصلت الدراسة الى عدم وجود التنسيق و الترابط بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي، لأن النفقات العامة في جلها هي نفقات التشغيلية، وبالتالي فان المقدرة الانتاجية في الاقتصاد العراقي غير فاعلة مما انعكس سلباً على الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي كان معدل النمو الاقتصادي متغير غير متأثر بالنفقات العامة، لذا أقترح هذه الدراسة ان يتم توجيه النفقات العامة بما ينمي المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي عن طريق النهوض بالقطاعات المنتجة لكي يرتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
- (احمد و رفاك، ٢٠١٥): الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تحليل و تقييم المالي لظاهرة الزيادة المستمرة للنفقات العامة في العراق ، باستخدام الاسلوب الوصفي و تقيم بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية للعراق، تم استخدام الادوات الاحصائية و التحليلية بالاعتماد على البيانات (١٩٨٠ – ٢٠١٢) ، توصل هذه الدراسة الى ان زيادة في حجم النفقات العامة خلال مدة الدراسة لم تكن زيادة حقيقية في بل كانت زيادة الظاهرية في كثير من

الاحيان وهذا لم يساهم في عملية النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب، وهذه نتيجة لظروف غير الاعتيادية التي مر بها العراق خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٢)، لذا اقترح هذه الدراسة لضرورة مواكبة النفقات العامة للتغيرات السكانية من اجل المحافظة على متوسط حصة نصيب الفرد و من ثم رفع مستوى الرفاهية لضمان سير الخطط التي تبنها الحكومة العراقية.

- (صباح و تاية، ٢٠١٨): من الدراسات التي تهدف الى تحديد اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦)، ويعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و الاسلوب القياسي باستخدام اختبار التكامل المشترك (co-integration) و نموذج تصحيح الخطاء(ECM)، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي ، لذا اقترح هذه الدراسة لترشيد النفقات العامة و اعادة توجهها نحوه القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة و الصناعة لتساهم عملية النمو الاقتصادي بشكل فعال.

- (بريهي و راضي، ٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين مكونات الطلب الكلي الذي يتمثل في النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)،لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على نموذج(ARDL) ، فضلاً عن استخدام التكامل المشترك و اختبار السببية بين المتغيرات، واخيرا وصلت الدراسة الى ان اثر النفقات العامة في الناتج الملي الاجمالي في المدى القصير موجب ومعنوي ، بينما هذا الاثر سالب ومعنوي في المدى الطويل، مما يعني ان النمو يضمحل نتيجة زيادة الطلب الحكومى بسبب ان الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي غير مرن و معطل بسبب توقف معظم النشاطاتات الانتاجية و ان الايرادات النفطية تعوض النقص في اشباع الطلب المحلي عبر الاستيرادات. ومن خلال اهم الاستنتاجات التي وصلت اليها هذه الدراسة هو الاقتراح بترشيد النفقات العامة عن طريق الطلب الحكومي ، وتخفيض الاهمية النسبية للقطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة و تشجيع القطاعات الاقتصادية اخرى التي من شأنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

- (الغالبي، ٢٠١٢): من الدراسات التي تهدف الى تحليل العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق في الآجلين الطويل و القصير، وقد استخدم الاسلوب الوصفي و الاسلوب الكمي بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وبالاستناد على بيانات السلاسل الزمنية للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠).وقد وصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سببية قصيرة و طويلة الاجل تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفقات العامة خلال فترة الدراسة، لذا اقترح للبحث بترشيد النفقات العامة بشكل التي تسبب في الزيادة من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق اعادة توجهها نحوه القطاعات الاقتصادية المنتجة لتساهم عملية النمو الاقتصادي في العراق.

في ضوء الدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

أ- ان كثير من الدراسات السابقة بشكل من الاشكال يهملوا عملية التنبؤ بالمستقبل ، وفي البحث الحالي تم اجراء عملية التنبؤ بالمستقبل للنفقات العامة و النمو الاقتصاد العراقي حتى سنة ٢٠٣٠ .

ب- ان الدراسات السابقة المذكورة استخدم بعض الاختبارات القياسية، ولكن في البحث الحالي تم اختبارات القياسية و الاحصائية المتقدمة من ثم فحص جميع المشاكل القياسية.

المبحث الاول: الجانب النظري للبحث

الاطار المفاهيمي للنفقات العامة و النمو الاقتصادي

اولا: مفهوم النفقات العامة

يمثل النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية التي يستخدم من قبل الحكومات لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي (p5,2002,fozzard and et al) ، يعمل كل الحكومات على تقليل من حجم النفقات غير المنتجة، الأمر الذي يساهم في تحريك عجلة النشاط الاستثماري وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي (Baldacci and et al,2003,p31).

بشكل العام يمكن القول ان النفقات العامة عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

ثانيا: العوامل المحددة للنفقات العامة

في الواقع أن تحديد حجم النفقات العامة أو حدوده في مكان و زمان معين يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

أ: النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة: إن اشباع الحاجات عن طرق النفقات العامة يخضع للفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة . ففي الدولة الحارسة في ظل نظام الاقتصاد الفردي الحر كانت وظائف الدولة محصورة في الأمن والعدل والدفاع، وبالتالي حجم النفقات العامة محدودا ،أما في الدولة المتدخلة الحديثة فقد توسعت وظائف الدولة بحيث أصبحت تشمل الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية وبالتالي ازداد حجم النفقات العامة في الموازنة وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة (المهايني،٢٠١٣، ص٢٤).

ب: الظروف الاقتصادية(الدورات الاقتصادية) في الدولة: يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المحلي وخاصة في فترات (الرخاء والكساد) التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية و النامية، ، لذا يمكن القول ان الظروف الاقتصادي بشكل العام و المستوى نشاط الاقتصادي بشكل خاص يؤثر على حجم النفقات العامة (العلي و كداوي،١٩٨٨،ص١٠٧).

جـ: العوامل المالية: يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات (المهايني،٢٠١٣، ص ٢٥).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر النفقات العامة في الاقتصاد المحلي بشكل مباشر و غير مباشر و الذي يمكن الاشارة اليها بالنقاط الاتية:

أ- الاثار المباشرة للنفقات العامة

١. اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي

يجب التفرقة بين أنواع النفقات العامة ومنها النفقات الإنتاجية هي التي تعمل على إنتاج السلع و الخدمات العامة لإشباع الحاجات استهلاكية لأفراد وتكوين رؤوس أموال التي تستخدم في الاستثمار (أحمد و رفاك، ٢٠١٥ ،ص٢٤). وهي أيضا ثمن الذي يدفع لخدمة عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في عملية الإنتاجية، حيث يعد النفقات الاستثماري والاستهلاكي من نفقات منتجة، و يمكن أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي كلما كانت زادت النفقات العامة الحقيقية بشقيها الاستثمارية والاستهلاكية (طويل، ٢٠١٦، ص ٥٤).

٢. أثر النفقات العامة في الادخار والاستثمار

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلي لانخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر على الإنتاج و العكس بالعكس انخفاض حجم الاستهلاك و زيادة الدخل يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الاستثمار، و زيادة الاستثمار تؤثر بطريقة مباشرة على زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي و تحقيق النمو الاقتصادي في البلد. لذا تأخذ النفقات العامة شكلين، الشكل النقدي والشكل العيني و كلاهما يؤديان إلي زيادة قدرة الأفراد علي العمل أو الرغبة فيه، فالنفقات النقدية كالإعانات النقدية والمعاشات و التي تزيد من كفاءة الأفراد و و التي يتعكس ايجابيا على مستقبل الاجيال القادمة ،اما النفقات العينية تتمثل في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والسكن...الخ، تؤثر في رفع كفاءة الأفراد ورغبتهم في الإنتاج من خلال ما توفره من رعاية صحية واستقرار نفسي ، و تحسين المستوي التعليمي و الذي ساهم في رفع مستوي أداء العامل وإنتاجيته، وبالتالي يزيد معه الدخل و ترتفع قدرته علي الادخار والاستثمار و بالاخير تحقيق النمو الاقتصادي. (عمر و خالد، ٢٠١٩، ص ٤٢٠).

ب- آلاثار غير المباشرة للنفقات العامة

١. أثر المضاعف

ان النفقات العامة يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد والباقي لادخار وفق ميل الحدي للادخار، من خلال ما يؤدي إليه هذا الادخار عن طريق الاستثمارات، يؤثر بشكل مباشر على زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بإضعاف الزيادة الأولية و تحقيق النمو الاقتصادي.

٢. اثر المعجل

هوأثر زيادة النفقات أو نقصه على الاستثمار .لأن الزيادة في الاستهلاك و الدخل يؤديان الى الزيادة في النفقات العامة وهذا بدوره ساعد في زيادة الانتاج، و ان هذه الزيادة في الانتاج و الاستثمار بمرور الوقت يؤديان الى ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي و ارتفاع نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي و تحقيق النمو الاقتصادي و ان هذه الزيادة يعبر عنها بمبدأ معجل (نجار،١٩٨٨، ص ٧٢) .

رابعا: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد ايضا الزيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية و تحقق الاستقرار العام (خليفة ، ٢٠٠١، ص٥)، و هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تحدد و تؤثر على النمو الاقتصادي، و خصوصا ذات علاقة بالبحث الحالي هي (النفقات العامة).

يعد النفقات العامة احد ادوات الحكومة التي تسعى من خلاله الى الزيادة الانتاج، وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتوازن بين العرض و الطلب، و هذا ما أكده الاقتصادي الألماني (ادولف واكنر) من خلال قانونه الذي ينص على « كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإنه يعود الى الزيادة النسبية في حجم النفقات العامة» (خلف ،٢٠٠٨، ،ص ١٥٠) .

حسب منظور الكينزي فأن النفقات العامة لها دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وذلك من خلال ما يأتي:

١. تقديم اعانات للمستثمرين وخاصة من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة

الضرائب او ما يسمى « الانفاق الجبائي « وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الحكومة في شكل انفاق حكومي غير مباشر . كما ايد الاقتصادي الأمريكي (الفين هانسن) تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال النفقات العامة في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي (عواشية و ناصر ،٢٠١٦، ص٣٢).

٢. يعد نموذجتان كينز و نيو كلاسيك من نماذج التي قامت بشرح علاقة بين النفقات العامة و النمو في الاجل القصير، حيث أكدوا على أن النفقات متغير خارجي يؤثر على نمو ، كما يهدف النفقات العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تتدخل دولة عن طريق سياسة توسعية في نفقاتها العامة في حالة فجوة انكماشية، والعكس بالعكس في حالة فجوة تضخمية (عايب،٢٠١٠، ص ١٤٣).

٣. تقوم الدولة بأجراء نوع من النفقات و التي تهدف من خلالها اجراء تغير هيكل الاقتصادي عن طريق الزيادة الإنتاجية والتي تساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل، لذا يعد النفقات العامة كعامل مفسر لنمو في الأجل الطويل، وان بعض من النظريات نمو تقرر إمكانية وجود أثر إيجابي لنفقات العامة على النمو الاقتصادي في أجل الطويل(رحمة،٢٠١٧، ص٤٢).

٤. يلعب النفقات العامة دورا فعالا في تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج ، حيث تؤدي النفقات العامة إلي انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، وهذا يكون له الأثر الكبير على الناتج المحلي الاجمالي (بعلي و أبوالعلاء، ٢٠٠٣،ص ٣٩) ، كما أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلي زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، و خاصة في الامد الطويل، إضافة إلي ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل المحلي (الوادي و عزام، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٥).

يستنتج من كل ما سبق ان علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي بشكل نظري علاقة متكاملة ومترابطة من خلال ما يؤدي الزيادة في النفقات العامة تؤثر على النمو الاقتصادي في الدولة و العكس صحيح .

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للبحث

تحليل اثر النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة(٢٠٠٤ – ٢٠١٩)

هذا المبحث يختص بتحليل النفقات العامة و تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال التركيز على المحاور الاتية:

اولا: تحليل واقع النفقات العامة و النمو الاقتصادي في العراق

يعد العراق من بين الدول التي يسود فيها القطاع العام على جميع نشاطاته الاقتصادية على مر السنين (الجنابي،٢٠١٣، ص٣٥٥)، فقد توسعت وظائف الدولة من ناحية الاقتصادية و الاجتماعية والاستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية وبالتالي ازداد معها حجم النفقات العامة في الموازنة وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة (المهايني،٢٠١٣، ص٢٤). والجدول (١) يبين تلك التغيرات في حجم النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي بشكل الاتي:

الجدول (١) النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	النفقات العامة (مليار دولار) الجاري	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) الجاري	نسبة التغير في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي		نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي (٪)
			النفقات العامة (٪)	الناتج المحلي الاجمالي (٪)	
٢٠٠٤	٤٥,٢	٣٦,٦	–	–	123.50
٢٠٠٥	٢٦,٦	٥٠,١	-41	37	53.09
٢٠٠٦	٥٠,٣	٦٥,١	89	30	77.27
٢٠٠٧	٣١,٧	٨٨,٨	-37	36	35.70
٢٠٠٨	٥٦	١٣١,٦	77	48	42.55
٢٠٠٩	٥٤,٦	١١١,٧	-3	-15	48.88
٢٠١٠	٨٠,٣	١٣٥,٥	47	21	59.26
٢٠١١	٩٤,٣	١٨٠,٥	17	33	52.24
٢٠١٢	١٠٩	٢١٢	16	17	51.42
٢٠١٣	١٣١,٢	٢٣٢,٥	20	10	56.43
٢٠١٤	١١٩	٢٢٣	-9	-4	53.36
٢٠١٥	٩٠,٧	١٧٢,٤	-24	-23	52.61
٢٠١٦	١٠٣,١	١٧٢,٢	14	٠,٠٠١	59.87
٢٠١٧	١١٣,٧	٢٠٧	10	20	54.93
٢٠١٨	١١٣,٨	٢٣١	0.001	12	49.26
٢٠١٩	١١٩,٦	٢٥٤	5	10	47.09
المتوسط	٨٣,٦٩	١٥٦,٥٠	%١٢	%١٦	%٥٢,٩٣
معدل النمو السنوي المركب	٪ ٦,٢٧	٪ ١٢,٨٧			

من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)
- بيانات البنك الدولي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩)
- International Monetary Fund, Country Report IRAQ, ٢٠١٣, ٢٠١٥, ٢٠١٦

يبين من الجدول (١) ان النفقات العامة يتسم بتذبذبات خلال فترة البحث ولكن بشكل عام الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة يتجه نحوه الارتفاع، ففي سنة (٢٠٠٤) حجم النفقات العامة اكثر بكثير مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي لذا نرى نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي تسجل اعلى مستوى وهو (١٢٣,٥٪)، ولكن في سنة (٢٠٠٥) بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مقارنة بالنفقات العامة لذا سجل نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي (٥٣,٩٪)،ولكن بعد تلك السنة بدأ كلا من النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع حتى يصل الى سنة (٢٠١٣) هناك ارتفاعا ملحوظا في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة، أي نسبة التغير السنوي لنفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي يصل الى (٢٠٪) و (١٠٪)

على التوالي و السبب يعود الى ارتفاع سعر النفط الذي مايقارب الى (١٠٦) دولار من جهة، وقام الحكومة العراقية في تلك السنة بتحديد موعد الانتخابات البرلمانية في شهر أبريل عام ٢٠١٤، من جهة اخرى قام الحكومة العراقية بالزيادة نفقاتها لكسب رأى العراقيين و تقتحم الساحة التي يعتصم فيها المتظاهرون المناوئون للحكومة في مدينة الحويجة بمحافظة كركوك، الأمر الذي خلف أكثر من ٥٠ قتيلا وأدى إلى حالة من الغضب واشتباكات في محافظات أخرى.

وفي نهاية فترة البحث (٢٠١٩) سجل الناتج المحلي الاجمالي اعلى مستوى وهو (٢٥٤) مليار دولار وهو اعلى مستوى خلال مدة البحث في حين سجلت نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي فقط (٤٧٪)

بشكل العام يمكن القول ان معدل النمو السنوي المركب (CAGR) للنفقات العامة خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) يساوى اكثر (٦ ٪) في حين الناتج المحلي الاجمالي يساوي (١٣,٨ ٪) .

اما فيما يخص متوسط نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة البحث حوالي (٥٣ ٪)، ولكن اعلى نسبة المساهمة للنفقات العامة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعود الى سنة ٢٠٠٤ الذي اكثر من (١٢٣ ٪) و السبب يعود الى تشكيل اول حكومة المؤقتة بعد النظام السابق و قام تلك الحكومة بتعيين الاف الموظفين و أنشاء المشاريع الخدمية و صيانة بعض القطاعات خصوصا القطاع النفطي و الكهرباء ..الخ عن طريق النفقات العامة، ولكن اقل مساهمة للنفقات العامة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعود الى سنة ٢٠٠٧ الذي مايقارب (٣٥,٧ ٪) و السبب يعود الى عدم استقرار الوضع الامني في العراق وايقاف اغلب مشاريع الحكومية وصل حالة الى اعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش استراتيجية جديدة للعراق يتم بموجبها إرسال آلاف الجنود الأمريكيين الجدد إلى العراق بهدف تعزيز الأمن و الاستقرار في العراق.

ثانيا : قياس دور النفقات العامة في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩)

تهدف هذه الفقرة الى توضيح و تحليل تأثير النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة المذكورة، ومن تحقيق هدف البحث و تحديد العلاقة بين المتغيرات ، تم التعبير عن النموذج المعتمد على النحو الاتي:

$$EXRt + ut\ OILt + B3\ PEt + B2\ B1 + GDPt = B0$$

حيث ان:

: الناتج المحلي الاجمالي يمثل (النمو الاقتصادي)GDPt

: النفقات العامة PEt: سعر النفط ، OILtسعر الصرف ، EXRt :

U: المتغير العشوائي ، B1-B3: المعلمات ، t: الزمن

والجدير بالذكر هناك عديد من العوامل التي تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ،ولكن من اجل التبسيط نركيز على (النفقات العامة و سعر النفط و سعر الصرف) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي و صندوق النقد الدولي و بنك الدولي و منظمة اوبيك خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩). ومن خلال تقدير و قياس دور النفقات العامة في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة المذكورة فان نتائج التقدير على النحو التالي:

١. الثبات و الاستقرار

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات مهمة لتحديد مدى استقراريه لبيانات السلاسل الزمنية ، بما أن غالبية المتغيرات الاقتصادية والمالية غير المستقرة تتغير مع الزمن ، وهناك مؤشرات عديدة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرارية في البيانات الا ان (فليب بيرون) من بين المؤشرات الاكثر استخداما بسبب قوة هذا المؤشرة و اكثر موثوقية مقارنة بالمؤشر (ديكي فولر). (احمد ، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٢٢) ، لذا نستخدم (فليب بيرون) وذلك بعد اخذ فترة الابطاء و فرقهم الاول و تغيرهم الى شكل اللوغاريتمي كما تبين نتائج التحليل في الجدول الاتي

الجدول (٢) اختبار استقرارية متغيرات موضوعة البحث

المتغيرات	الفرق الاول	مستوى المعنوية
الناتج المحلي الاجمالي	None	0.0311
النفقات العامة	Constant	0.0021
سعر الصرف	None	0.0129
سعر النفط	Constant	0.0416

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي:_https://www.opec.org/opec_web/en/data htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

يتبين من الجدول اعلاه ان كل المتغيرات البحث بعد فحص المستوى و اتجاه و مقطع،فانهم يستقرون بالفارق الاول في مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وهذا يعني ان هذه البيانات مستقرة لموضوع البحث يمكن ان نعتمد عليها في اجراء عملية التكامل المشترك و تقدير النموذج.

٢. العلاقة بين المتغيرات (الارتباط)

ان الارتباط عبارة عن العلاقة القائمة بين متغيرين او اكثر قابلة للقياس،من اجل توضيح قوة و اتجاه العلاقة بين المتغيرات المراد دراسته، نقوم باختبار الارتباط بين المتغيرات ونتائج التحليل في الجدول (٣)

الجدول (٣) الارتباط

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة	سعر الصرف	سعر النفط
الناتج المحلي الاجمالي	1	0.95	0.7٩ –	٤٦.0
النفقات العامة	0.95	1	0.69 –	٣٨.0
سعر الصرف	0.7٩ –	–0.69	1	٤٧.0 –
سعر النفط	٤٦.0	٣٨.0	٤٧.0 –	1

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي:_https://www.opec.org/opec_web/en/data htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

يبين من الجدول اعلاه هناك علاقة طردية قوية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي، بسبب تقربها من واحد صحيح (٠,٩٥) لذا يمكن القول ان المتغيرين يتسمان بالعلاقة طردية قوية ، وهذا يتماشى مع الواقع الاقتصاد العراقي و منطق النظرية الاقتصادية، اما الارتباط بين سعر الصرف و النتاج المحلي الاجمالي يستم بالارتباط قوي ولكن العلاقة بينهما العكسية لأن نتائج يشير الى (٠,٧٩ -) وهذا يعني علاقة عكسية بينهما، اي كلما ارتفعت قيمة العملة الاجنبية مقابل دينار العراقي يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي لان اقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على استراد السلع و الخدمات الاستهلاكية او الاستثمارية، وفيما يتعلق بالسعر النفط فانه يتسم بالعلاقة الطردية ولكن ارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي شبه ضعيفة لأن نتائج الاختبار يشير الى (٠,٤٦) وهو مايقارب الى الصفر، وسبب يعود الى طبيعة سعر النفط العراقي من جهة، و الكمية المنتجة منها جهة اخرى خلال فترة البحث.

٣. التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

اذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكاملا مشتركا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الاجل و النتائج القياسية يكون غير موثوق بها،لذا التكامل المشترك اصبح متطلب اساسي لأي نموذج اقتصاد قياسي مبني على بيانات سلاسل زمنية. ولإيجاد التكامل المشترك للمتغيرات البحث، هناك اختبارات عديدة،من بين اختبارات الشائعة هو اختبار (جوهانسن) بسبب موثوقية و قوة هذا المؤشر مقارنة بـ(انجل كرانكر) (احمد،٢٠٢٠/٢٠١٩،ص ٢٢) وتتبين نتائج هذا الاختبار كما في الجدول(٤):

الجدول (٤) اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات

فرضيات حول عدد معادلات التكامل	القيمة الحرجة Critical Value0.05	احصائية الاثر Statistic Trace	مستوى المعنوية Prob**
* None	47.85	101.53	0.0000
* At most 1	29.79	41.24	0.0016
* At most 2	15.49	19.96	0.0099
At most 3	3.84	0.95	0.3278

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي:https://www.opec.org/opec_web/en/data_htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

يبين الجدول (٤) ان اختبار التتبع (Trace test indicates) يشير الى ثلاث متغيرات في النموذج لهم علاقة تكاملية بسبب القيمة الاحصائية للاثر والذي كان اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية اقل من (٠,٠٥)، ولكي يسمح باجراء تقدير النموذج في السلاسل الزمنية من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين احد المتغيرات المستقلة و المتغير التابع،وسبب وجود ثلاث متغيرات في النموذج وفي مستويات مختلفة من الابطاء ذات علاقة تكاملية ببعضها البعض. نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية.

٤. تقدير النماذج

ان نتائج الثبات و الاستقرار و نتائج التكامل المشترك اساسان قويتان و منطقيان لتقدير النموذج، لذا نقدر المعلمات النموذج لتحديد حجم تأثير كل المتغيرات، هناك عدة نماذج لتقدير النموذج (احمد ، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٢٢) .

هناك نماذج عديدة لتقدير ولكن نعتمد على (OLS) لأنه يمثل الاساس للنماذج الاخرى، و (ARDL) لأنه نموذج حركي ولها خواص عديدة، و المقارنة بينهما كما تظهر نتائجهما خلال الجدول الاتي:

الجدول (٦) تقدير المعلمات

	Test OLS						
المتغيرات	Coeffi-cient	مستوى المعنوي	R-squared	Adjusted R-squared	S.E.of re-gression	F.statistic	Prob (Fstatistic)
النفقات العامة	1.54	0.00	٠,٩٤	٠,٩٢	١٨,٧٢	٦٦,٠١	0.00
سعر النفط	0.16	٠4.0					
سعر الصرف	-0.14	0.03					
C	190	0.06					
	Test ARDL						
المتغيرات	Coeffi-cient	مستوى المعنوي	R-squared	Adjusted R-squared	S.E.of re-gression	F-statis-tic	Prob (Fstatistic)
الناتج المحلي الاجمالي لسنة ما قبلها	0.66	0.02	0.998	0.994	4.37	256.4	0.00
النفقات العامة	1.17	0.00					
سعر النفط الحالي	0.48	0.02					
سعر الصرف الحالي	-0.27	0.00					
C	117	0.06					

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي: https://www.opec.org/opec_web/en/data_htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

يبين من الجدول (٦) عند استخدام نموذجتان (OLS) و (ARDL) ان كل المتغيرات الانحدار معنوية في مستوى (٠,٠٥) وهذا يعني رفض فرضية العدم، ان الناتج المحلي الاجمالي لسنة ما قبلها تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي الحالي بنسبة (٦٦٪) ،و النفقات العامة في كلا النموذجين يتسم بالعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي ولكن يختلفان في حجم تأثيرهم،في النموذج (OLS) كلما ارتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (١٪) يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بالنسبة (١,٥٤٪)، اما في النموذج (ARDL) تؤثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (١,١٧٪) وهذا ما أكده الاقتصادي الألماني (ادولف واكنر) أي أن نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج المحلي الاجمالي. اما سعر النفط في كلا النموذجين له علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي ولكن حجم تأثيرهما يختلفان، عند استخدام نموذج(OLS) اذ يرتفع سعر النفط بالنسبة (١٪) فانه يؤثر على ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (١٦٪)، ولكن في (ARDL) اذ يرتفع سعر

النفط بالنسبة (١٪) فانه يؤثر على ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (٤٨٪) وهذا مايقارب مع واقع الاقتصاد العراقي حينما يعتمد ايرادات الناتج المحلي الاجمالي بشكل نسبي اكبر على عائدات النفطية. ولكن سعر الصرف لدى النموذجتين يتسم بالعلاقة العكسية ويختلفان في حجم تأثيرهما ففي نموذج(OLS) اذ يرتفع سعر الصرف بالنسبة (١٪) يؤثر على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (١٤٪)، اما في نموذج (ARDL) اذ يرتفع سعر الصرف بالنسبة (١٪) يؤثر على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (٢٧٪)، وهذه النتيجة يتماشى مع واقع الاقتصاد العراقي خلال المدة البحث لأن العراق يقوم بإشباع اغلب حاجاته عن طريق استيراد السلع و الخدمات من العالم الخارجي، اذ يرتفع الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية فان استراد اي سلع يكون اسعارها مرتفعة في الداخل وبالتالي يؤثر على حجم عملية التبادل و بالأخير يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي. وفي ما يخص معامل التحديد(R-squared) فانه يتسم بمستوى العالية في النموذجتين وهو (٩٤٪) و (٩٩٪) على التوالي، وهذا يعنى ان كل المتغيرات التابعة تفسر بمستوى عالية جدا للناتج المحلي الاجمالي، اما (Adjusted R-squared) في نموذج (OLS) هو(٩٢٪) ولكن في النموذج (ARDL) اكثر من(٩٩٪) عندما وهذا يعني (Adjusted R-squared) في النموذج (ARDL) يقوم بمساندة اكثر لمعامل التحديد بسبب تقاربهما مع بعض. اما بالنسبة للخطاء الانحدار (S.E. of regression) في النموذج (OLS) فانه (١٨,٧٢)، اي يمكن ان يخطئ تقدير معلمات النموذج بشكل كثير،ولكن في النموذج (ARDL) فانه اقل نسبيا اذ نقارن بالنموذج السابق وهو (٤,٣٧)، اي يمكن ان يخطئ تقدير معلمات النموذج بشكل قليل.

وبالنسبة لـ(F-statistic) في النموذج (OLS) فانه (٦٦,٠١) وهو يدل للجودة النموذج، ولكن في النموذج (ARDL) اكثر جدا وهو(٢٥٦,٤)، وفيما يخص للمعنوية النموذج المقدرة (Prob.F-statistic) في كلا النموذجتين يتسم بالمعنوية لأنه اقل جدا من مستوى (٠,٠٥) وهذا يعني ان النموذجتين بكامله صالحة لتحليل و بشكل جيد يعبر عن مجتمع و عينة البحث ولكن نتائج النموذج (ARDL) جيدة مقارنة بالنموذج (OLS).

٥. فحص المشاكل القياسية:

لكي يكون تقدير معلمات النموذج اكثر دقة حتى يعتمد عليه، فمن ضروري فحص صلاحية النموذج المقدر و امكانية تطبيقها سواء في الحالي او المستقبل،لذا تم استخدم اختبارات عدة في البحث الحالي لفحص النموذج من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٧) نتائج اختبار لصلاحية النموذج

ت	المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبولة	القرار النهائي
أ	مشكلة الارتباط الذاتي دوربين واتسن	Breusch-Godfrey Serial Correlation	٠,٧٦٧٣	اكبر من (٠,٠٥)	لاتوجد مشكلة
ب	مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factor	النفقات العامة : ١,٩٦ سعر النفط : ١,٣٠ سعر الصرف: ٢,١٦	من بين (١-١٠)	لاتوجد مشكلة
ج	مشكلة عدم التجانس التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	٠,٥٧٨٣	اكبر من (٠,٠٥)	لاتوجد مشكلة
د	مشكلة التشخيص	Ramsey RESET Test	٠,٢٠٣١	اكبر من (٠,٠٥)	لاتوجد مشكلة
هـ	مشكلة عدم توزيع الطبيعي	Jarque-Bera Histogram test	0.6016	اكبر من (٠,٠٥)	لاتوجد مشكلة

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي:https://www.opec.org/opec_web/en/data_htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ - ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

يوضح الجدول (٧) ومن خلال استخدام نموذجتين (OLS) و (ARDL) يلاحظ انه ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر، وذلك دليل على حسن استخدامها.

و: الاختبار الاستقرارية النموذج

من اجل تحقيق استقرارية النموذج المعتمدة و عدم وجود التغيرات الهيكلية الكبيرة فيها، ينبغي استخدام بعض الاختبارات المناسبة مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) ، و مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM of Squares) ، وفي الوقت الحالي يعد هذين الاختبارين من اهم الاختبارات في هذا المجال (احمد و فرج، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٤٠٦) و النتائج يظهر في الشكلين التالية:

الشكل (١) اختبار الاستقرار الهيكلية في النموذج

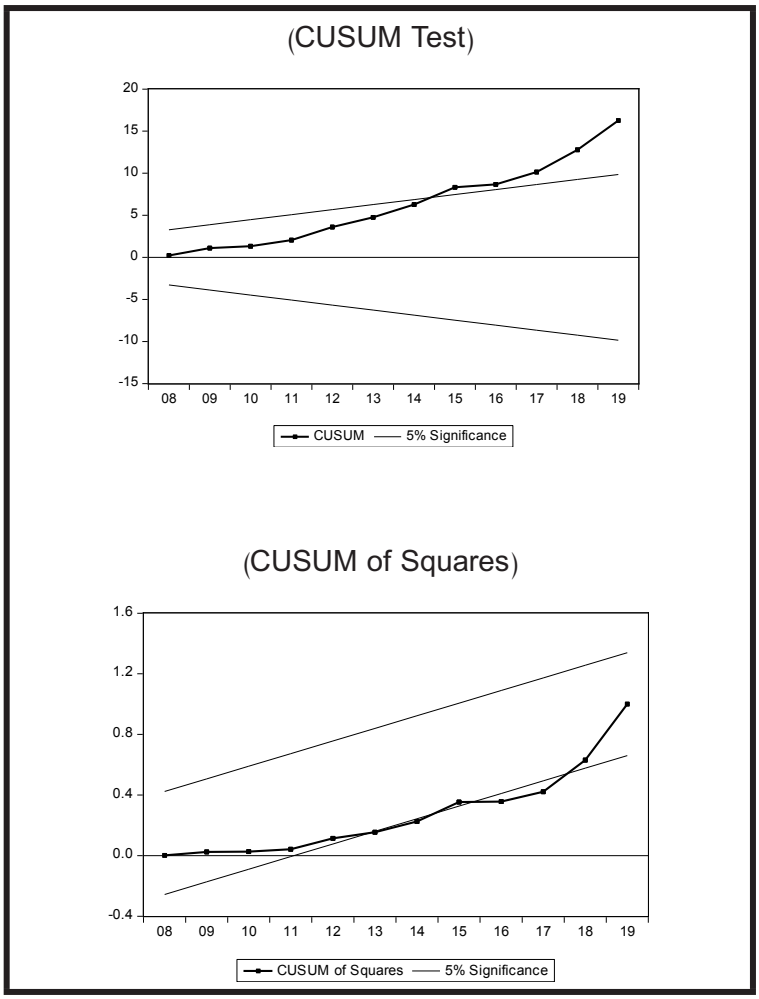

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views ٩ بالاعتماد على:

- بيانات الجدول (١)

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي: https://www.opec.org/opec_web/en/data_htm.٤٠/graphs

- المعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/

من خلال الشكلين اعلاه بسبب تتجاوز منحنى الخاص بالبيانات بين الخطين في الاختبار (CUSUM Test) لايمكن الاعتماد عليه،ولكن عند الاختبار (CUSUM of Squares) ان المنحنى الخاص بالبيانات بشكل نسبي اكثر يقع بين الخطين و على العموم يدل على الاستقرار الهيكلية للنموذج بالشكل النسبي وفي مستوى المعنوية (٠,٠٥) لذا يمكن الاعتماد عليه.

٦. التنبؤ بالنفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي

الخطوة الاخيرة و المهمة في انجاز مراحل بناء الانموذج القياسي مرحلة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية، ومن خلال عملية التنبؤ تمكن من واضعي السياسة الحكم على مدى ضرورة اتخاذ اجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة،لذا القدرة على التنبؤ بقيم المقادير الاقتصادية من الضرورات القرار السياسية و صياغة

السياسـات الاقتصاديـة.

والجديـر بالذكـر لـكي يسـمح بأجـراء التنبـؤ مـن الـضروري عـلى الاقـل ان تكـون النـماذج المقـدرة خاليـة مـن المشـاكل القياسـية (احمـد، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ص ٢٤) ،اذن هـذا البحـث النمـوذج المقـدر خاليـة مـن المشـاكل القياسـية و بيانـات مسـتقرة الى حـد كبـير، لـذا مـن الممكـن نعتمـد عليهـا لأغـراض التنبؤيـة. هنـاك عـدة طـروق ونمـاذج للتنبـؤ،الا ان في هـذا البحـث اعتمـد عـلى (Automatic Arima Forcasting) ونتائـج التحليـل في الشـكل الاتي:

الشكل (٢) التنبؤ بالنفقات العامة

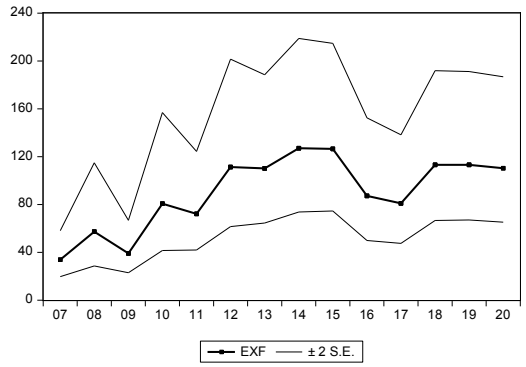

Forecast: EXF	
Actual: EX	
Forecast sample: 2004 2025	
Adjusted sample: 2007 2020	
Included observations: 13	
Root Mean Squared Error	17.30517
Mean Absolute Error	12.63516
Mean Abs. Percent Error	13.51317
Theil Inequality Coefficient	0.090305
Bias Proportion	0.082695
Variance Proportion	0.006714
Covariance Proportion	0.910591

الجدول (٨) النفقات العامة المتوقعة

السنوات	النفقات العامة المتوقعة
٢٠٢٠	80.37
٢٠٢١	67.94
٢٠٢٢	78.54
٢٠٢٣	68.01
٢٠٢٤	76.94
٢٠٢٥	68.09
٢٠٢٦	75.68
٢٠٢٧	68.26
٢٠٢٨	74.75
٢٠٢٩	68.53
٢٠٣٠	74.09

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١) و باستخدام برنامج E-views ٩

يبين الشكل (٢) ان النفقات العامة يتذبذب خلال المدة الممتدة مابين عام (٢٠٢٠- ٢٠٣٠)و توضح نتائج (T (Theil Inequality coefficient (I C) وهو (٠,٠٩) ما يقارب من الصفر وهذا يعني الكفاءة التنبوئية للنموذج قوية نسبيا ،لأن معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) من المعايير الشائعة في قياس الكفاءة التنبوئية للنموذج،كلما كان معامل ثايل اقرب او يساوي صفرا يدل على قدرة النموذج العالية للتنبؤ، اما اذا كان يساوى واحد او اكثر من الواحد يعكس ضعف قدرة على التنبؤ او عدم امكانية استخدامه لأن القدرة التنبؤية للنموذج ضعيف جدا(سليم و سويد،٢٠١٥،ص٤٤٤). و معدل نسبة الاخطاء (Bais proportion) قليلة و هو (٠,٠٨)،اي ان مصداقية التنبؤية للنموذج بشكل عالية نسبيا، اما في مايخص حجم النفقات العامة للسنوات القادمة يتضح من الجدول رقم (٨)، ان النفقات العامة المتوقعة يتجه نحوه الانخفاض خلال عشرة سنوات المتوقعة، وهذا نتيجة منطقية للاقتصاد العراقي خلال المدة البحث، بسبب دور الحكومة في توفير بعض الخدمات العامة للعراقيين. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل من الممكن ان تتغير حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المقبلة؟

للإجابة على هذا السؤال من الممكن توضيحها خلال الشكل و الجدول الاتي:

الشكل (٣) التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي

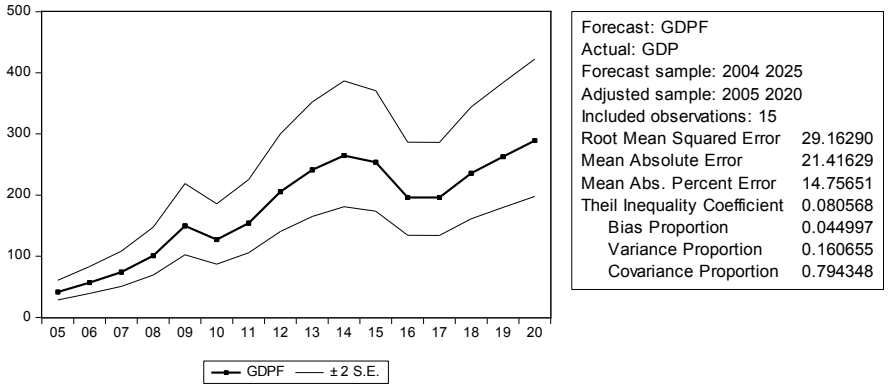

الجدول (٩) الناتج المحلي الاجمالي المتوقع

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٢٠	289.01
٢٠٢١	328.86
٢٠٢٢	374.20
٢٠٢٣	425.78
٢٠٢٤	484.48
٢٠٢٥	551.28
٢٠٢٦	627.28
٢٠٢٧	713.76
٢٠٢٨	812.16
٢٠٢٩	924.13
٢٠٣٠	1051.53

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١) و باستخدام برنامج E-views ٩

يبين الشكل (٣) ان الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحوة الزيادة، و توضح نتائج (Theil Inequality) (T I C coefficient) وهو (٠,٠٨) ما يقارب من الصفر وهذا يعني الكفاءة التنبوئية للنموذج قوية نسبيا ، و معدل نسبة الاخطاء (Bais proportion) قليلة جدا و هو (٠,٠٤)،اي ان مصداقية التنبؤية للنموذج بشكل عالية نسبيا، وفي مايخص حجم الناتج المحلي الاجمالي للسنوات القادمة من خلال الجدول (٩) يتضح بأن ان الناتج المحلي

الاجمالي المتوقع يتجه نحوه الارتفاع خلال عشرة سنوات المتوقعة، وهذا نتيجة منطقية للاقتصاد العراقي خلال المدة البحث، بسبب دور النفقات العامة في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي و ذلك عن طريق اعادة تشغيل القطاعات المنتجة خصوصا القطاع النفطي و زيادة حجم الانتاج و الصادرات منها و الذي يمثل الجزء الاكبر من مجموع قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

واخيرا يمكن القول ان التحاليل القياسي و الاحصائي للبحث الحالي يشير الى قبول فرضية الذي يستند اليه هذا البحث حينما ينص على (النفقات العامة يساهم في زيادة النمو الاقتصاد العراقي).

الاستنتاجات و المقترحات

اولا: الاستنتاجات

من خلال وصف و تحليل توصلت البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١- من خلال العرض و التحليل البيانات لكل من النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي نرى علاقة قوية بينهما، بشكل العام كلما ازدادت حجم النفقات العامة في مدة الدراسة يؤدي بدوره الى زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية و السياسية في تلك السنة،ولكن عندما يكون حجم النفقات العامة منخفضة فان الناتج المحلي الاجمالي يكون شبه ثابتة او يتجه نحوه الزيادة، السبب يعود الى متغير اخرى و هو (ارتفاع معدل سعر النفط او انخفاض سعر الصرف) في تلك السنة و الذين يحلان محل انخفاض تأثير النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي.

٢- ان تحاليل نتائج القياسية يؤكد على وجود علاقة قوية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك يشير اختبار الارتباط بانها ذات علاقة طردية، و ان هذين المتغيرين يتسمان بالتكامل المشترك وهذا يعنى ان حجم النفقات العامة في العراق لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي كما تؤكد اختبار تقدير المعلمات النموذج.

٣- ان نتائج الاختبارت القياسية للناتج المحلي الاجمالي يشير الى علاقة مع النفقات العامة و معدل السنوي لسعر النفط و معدل السنوى لسعر الصرف،ان اي تغيرات في هؤلاء المتغيرات المستقلة يؤثرون على حجم الناتج المحلي الاجمالي ،لأن هؤلاء المتغيرات يتسمان بالعلاقة تكاملية مشتركة في المدى القصير مع الناتج المحلي الاجمالي و لكن في المدى الطويل فقط النفقات العامة لها تلك الميزة،و تؤكد نتائج اختبار تقدير المعلمات بحجم تأثير كل المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي.

٤- ان النتائج القياسي للتنبؤ بالنسبة النفقات العامة خلال عشر سنوات المتوقعة بالرغم ان مصداقية و قوة التنبؤية للنموذج بشكل عالية نسبياً ،ولكن يتسم بتذبذب و يتجه نحوه الانخفاض وهذا يدل على انحسار نسبي لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذه الحالة يوفر ارضية مناسبة لدور القطاع الخاص عن طريق الاستثمارات يحل محل دور الحكومة في توفير بعض النشاطات الاقتصادية عندما الاقتصاد العالم يتجه نحوة تقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

٥- ان نتائج القياسي للتنبؤ الناتج المحلي الاجمالي بالرغم انخفقاض النفقات العامة خلال عشر سنوات المتوقعة،ولكن يتجه نحوه الارتفاع خلال عشرة سنوات المتوقعة حتى يصل الى مستوى لم تشاهده الاقتصاد العراقي،وهذا يستنتج منه عملية اعمار البنية تحتية و اعادة تشغيل القطاعات المنتجة خاصوصا الصناعات الاستخراجية و تحويلية خلال السنوات المتوقعة بعدما دمرته الحروب و الاوضاع الذي مربها العراق خلال (٢٠٠٤- ٢٠١٩).

ثانيا: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح مايلي:

١- من الضروري على واضعي السياسية المالية الاهتمام بالنفقات التي تعمل على إنتاج سلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات استهلاكية لأفراد وتكوين رؤوس أموال التي تستعمل للاستثمار حتى يتماشى النفقات العامة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل المطلوب و تحقيق الاهداف الاقتصادية .

٢- العمل على انخفاض قوة تلك العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي لتجنب تلك الحالة (الزيادة في النفقات من اجل الزيادة في الناتج المحلي) عن طريق الاهتمام بالمتغيرات المؤثرة اخرى على الناتج المحلي الاجمالي لتعزيز حجم الناتج المحلي الاجمالي بدلا من مبالغ الكبيرة لنفقات العامة.

٣- العمل انخفاض اهمية النسبية لقطاع النفطي في تكوين عوائد الناتج المحلي الاجمالي،لأن العوائد الناتج المحلي الاجمالي بعد النفقات العامة بشكل نسبي اكثر يعتمد على القطاع النفطي ، وذلك عن طريق رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في المصانع بواسطة تنمية المشاريع الاقتصادية الوطنية خاصة في مجال اشباع الحاجات العامة من جهة و احتياطات النقدية لدى البنك المركزي من جهة اخرى، وهذه الحالة في نفس الوقت تؤثر على العلاقة سعر الصرف من العكسي الى الطردي مع الناتج المحلي عن طريق اشباع المحلي من السلع و الخدمات و تصدرها الى عالم الخارجي.

٤- من الضروري على صناع القرار ان لديهم رؤية مستقبلية واضحة حولة الاقتصادات العالم المتطورة الذي يعمل على انخفاض حجم النفقات العامة من عدة طروق الا اهمهما طريقين مؤثرتين، تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على عمليات الهدر في النفقات العامة من جهة ، و توفير ارضية مناسبة لدور القطاع الخاص عن طريق الاستثمارات يحل محل دور الحكومة في توفير بعض النشاطات الاقتصادية من جهة اخرى.

٥- بسبب اتجاه الناتج المحلي الاجمالي نحوه الزيادة خلال المدة المتوقعة من الضروري ان صناع القرار ان لديهم خطة تنمية المستدامة يشمل التنوع الاقتصادي و تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي و اعادة هياكل القطاعات الاقتصادية و تطوير القطاعات السلعية و تشجيع الانتاج المحلي و الاستمارات (اجنبية و محلية) من اجل تخفيض هيمنة قطاع النفطي على النشاط الانتاجي في العراق.

پوختە:

خەرجی گشتیی یەکێک لە کەرەستەکانی داراییە کە لە رێگەیەوە حکومەت دەیخاتەگەڕ بۆ دروستکردنی کاریگەریی لەسەر چالاکییە ئابووریەکان لە پێناو گەیشتن بە ئامانجە گەلّاڵە کراوەکانی لە هاوسەنگی و گەشەی ئابووریی دا، لەم پێناوەشدا ئەم توێژینەوەیە هەوڵدەدات شرۆڤەی کاریگەریی خەرجییەگشتیەکان لەسەر گەشەی ئابووریی عێراق لە نێوان ساڵانی (٢٠٠٤- ٢٠١٩) روونبکاتەوە، بۆ ئەم مەبەستەش توێژینەوەکە پشتبەستووە بە شێوازی هەڵهێنجان بە بەکارهێنانی میتۆدی شیکاریی و پێوانەی بە بەکارهێنانی (ARDL,OLS) بۆ شرۆڤەکردنی ئەو داتایانەی بڵاوکراونەتەوە و کاریان لەسەرکراوە، توێژینەوەکە گەیشتووە بەوەی کە پەیوەندیەکی بەهێز لە نێوان خەرجییەگشتیەکان و گەشەی ئابووریی دا هەیە، بەجۆرێک ئەگەر بە رێژەی (١٪) خەرجی گشتی زیادبکات ئەوا گەشەی ئابووریی بە رێژەی (١,٥٤٪) زیاددەکات. هەروەها توێژینەوەکە پێشنیاردەکات ئاستی لێوەشاوەیی و کاریگەری خەرجییەگشتییەکان زیادبکات بە ئامانجی بە دەستهێنانی گەشەی ئابووریی پێویست لە عێراق دا.

وشە سەرەکیەکان: خەرجی گشتیی ، گەشەی ئابووریی ، کۆی بەرهەمی ناوخۆیی، کاریگەریی ئابووریی ، پێشبینیی

Abstract:

Public expenditures are one of the financial tools that the government uses to influence economic activity to achieve the set goals such as economic stability and economic growth, so this research aims to analyze the impact of public expenditures on the growth of the Iraqi economy during the period (٢٠٠٤-٢٠١٩), and to achieve this goal the research relied on the approach Descriptive and quantitative analysis using (ARDL,OLS) for analysis and published data, the study found a relationship between public expenditures and economic growth, that is, the more public expenditures by ٪١ leads to an increase in economic growth by ٪١,٥٤, and the research suggested the need to work on a rise of the efficiency of public expenditures to achieve the required economic growth in Iraq.

Keywords: public expenditures, economic growth, gross domestic product, economic impact, forecasting.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر باللغة العربية:

أ- الكتب

- العلي، عادل فليح و كداوي ،طلال محمود (١٩٨٨): اقتصاديات المالية العامة، كتاب الاول، جامعة موصل، العراق.

- بعلي ،محمد الصغير و أبو العلاء، يسري (٢٠٠٣) :المالية العامة، دار العلوم، الجزائر.

- نجار ،عبدالهادي (١٩٨٨)،مبادئ اقتصاد مالي، دارالنهضة عربية ، مصر.

- عايب ، وليد عبدالحميد(٢٠١٠): الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي «دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية»،مكتبة حسين العصرية،دار نشر وتوزيع،بيروت،لبنان.

- المهايني، محمد خالد (٢٠١٣) محاضرات في المالية العامة،المعهد الوطني للأدراة العامة،الدورة التحضيرية،الامارات.

- خلف ،فليح حسن (٢٠٠٨): المالية العامة، عالم الكتب الحديث ، الاردن.

- خليفة ،محمد ناجي حسن (٢٠٠١): النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر.

- الوادي ،محمد حسين و عزام، زكريا احمد (٢٠٠٧) : مبادئ المالية العامة،الطبعة ١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ب/ المجلات و البحوث العلمية

- احمد،يونس على (٢٠١٩/ ٢٠٢٠): التكاليف الاقتصادية للحوادث المرورية في محافظة السليمانية و تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٣٠)دراسة تحليلية قياسية، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز،عدد (١)، اقليم كوردستان العراق.

- احمد،يونس على و فرج، ماردين محسوم (٢٠١٩/٢٠٢٠): قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)دراسة قياسية تحليلية ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز،عدد (٤) ، اقليم كوردستان العراق.

- احمد،جعفر طالب و رفاك، زهرة خليف (٢٠١٥): تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة (١٩٨٠ – ٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٣ ، جامعة واسط ، العراق.

- الجنابي،هيثم عبدالقادر (٢٠١٣):تحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨١-٢٠٠٦)،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد(١٩)،العدد(٧٣)، جامعة بغداد،العراق.

- الغالبي ،كريم سالم (٢٠١٢): الانفاق الحكومي و اختبار قانون (Wagner) في العراق للمدة (١٩٧٥ – ٢٠١٠) تحليل و قياس ،مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الادارية،السنة الثامنة،العدد ٢٥، العراق.

- بريهي ،فارس كريم و راضي ،حسن خلف (٢٠١٦): قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة الدنانير، العدد التاسع،العراق.

- محمد ،عبدالكريم عبدالله و حسن ، باسم عبدالهادي(٢٠١٦): فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) «دراسة تحليلية للأتجاهات و الاثار»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٣ جامعة واسط،

العـراق.

- سـليم،خيري خليـل و سـويد،محمود عبدالقـادر (٢٠١٥):تحليـل اقتصـادي قيـاسي للطلب عـلى اللحوم الحمـراء في العراق للمـدة(١٩٩٠-٢٠١٠) و لتوقعـات المسـتقبلية لغايـة ٢٠٢٠،مجلـة جامعـة الانبـار للعلـوم الاقتصاديـة و الادارية،المجلـد ٧،العـدد١٤، العـراق.

- عمـر ،دهيمـي و خالـد ،بلقاسـمي (٢٠١٩): قيـاس اثـر النفقـات العامـة عـلى النمـو الناتـج المحـلي في الجزائـر باسـتخدام ARDL خـلال الفـترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ ، مجلـة الاصلاحـات الاقتصاديـة و الاندمـاج في الاقتصـاد العالمي،العـدد ٢٦، الجزائر.

- عبدللـه ،عبدالكريـم محمـد و جحيـل ،قيـس انيـس (٢٠١٦):تحليـل العلاقـة بـين النفقـات العامـة و النمـو الاقتصـادي في العـراق باسـتخدام نمـوذج VAR،مجلـة الادارة والاقتصـاد، السـنة التاسـعة و الثلاثـون، العـدد ١٠٦، العـراق.

- صبـاح، نـزار كاظـم و تايـة، اريـج عبدالزهـرة (٢٠١٨): تحليـل و قيـاس اثـر النفقـات العامـة في نمـو الاقتصـاد العراقـي باسـتخدام اسـلوب التكامـل المشـترك ونمـوذج تصحيـح الخطـاء (EMC) للمـدة (١٩٨٥ – ٢٠١٦)، مجلـة الادارة والاقتصـاد، المجلـد ٧، العـدد ٢٦، العـراق.

ج/ الرسائل و الاطاريح الجامعية

- عواشـية ،بـلال و نـاصر، فاطمـة الزهـراء (٢٠١٦): اصـلاح الإدارة المحليـة كمدخـل لترشـيد النفقـات العامـة للدولـة دراسـة حالـة الجزائـر ، كليـة العلـوم الاقتصاديـة والعلـوم التجاريةوعلـوم التيسـير ، تبسـة ، الجزائـر.

- طويل،بهاءالديـن (٢٠١٦): دور السياسـة الماليـةو النقديـة في تحقيـق نمـو الاقتصادي،اطروحـة دكتورة،جامعـة الحـاج خـضر باتنـة.

- رحمـة ،بـن زيـان (٢٠١٧): دراسـة العلاقـة بـين الانفـاق العـام و النمـو الاقتصـادي في الجزائر(١٩٨٨-٢٠١٦)،رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة،كلية العلـوم الاقتصاديـة والعلـوم التجاريـة وعلـوم التسـيير،جامعة دكتـور طاهـر مـولاي سـعيدة،الجزائر.

د/ التقارير و الاحصائيات و النشرات الرسمية

- International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2013 ,2015, 2016

-- A.fozzard, M. holmes, J.klugman, K. Withers)2002(:"Dépenses Publiques" , public Spend je 5,fichier PDF

-Emanual Baldacci, B.Clments et S.Gupta (Décembre2003), Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance , Revue finance et développement

ثالثا: شبكة المعلومات العالمية

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، بيانات (٢٠٠٧- ٢٠١٩)

- صندوق النقد الدولي، بيانات للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) متوفر على الرابط التالي:

https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exfin2.aspx?memberKey1=460&date1key

- البنك الدولي، بيانات للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) متوفر على الرابط التالي:

https://data.worldbank.org/country/IQ

- منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» متوفر على الرابط التالي:

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

- موقع ستاتيستا لمعدل السنوي لسعر النفط من ١٩٦٠ – ٢٠٢١ متوفر على الرابط التالي:

https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/